اتحاد الفلاحين كان له رأي مغاير لسعر القمح

ليس من المنطق أن يكون سعر الشعير أعلى من القمح

انخفاض السحوب من المصارف يؤثر على الأسمدة

عبد الهادي شباط

اعتبر رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين أن حالة النقص الحاصلة في مادة الأسمدة أسهمت في خلق سوق سوداء ويصل مبيع طن السماد فيها لحدود ٣ ملايين ليرة كما هو حاصل في محافظة الحسكة، واعتبر أن تحرير أسعار الأسمدة ورفعها عدة أضعاف رفع طن سماد اليوريا لقرابة مليون ليرة.

مبيناً أن مثل هذه الإجراءات سيكون لها أثر مباشر في تراجع الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الإستراتيجية التي تمثل الأسمدة فيها عاملاً مهماً وخاصة محصول القمح.

مقدراً أن يتراجع مردود الغلة من القمح من دون أسمدة لأكثر من النصف وهو بخلاف التوجه المعلن من الحكومة لدعم محصول وإنتاج القمح وتم إطلاق عام القمح على هذا العام.

ويرى أن إضافة إلى نقص الأسمدة وارتفاع أسعارها الفلكي إلى جانب عدم أو صعوبة توافر بعض مستلزمات الإنتاج ستكون مساحة الأثر كبيرة في الإنتاج الزراعي بالعموم.

كما بين أن اتحاد الفلاحين كان له رأي مختلف حول تسعير القمح لهذا المحصول وكان المقترح الذي تبناه اتحاد الفلاحين أعلى من السعر الذي تم إقراره وتم إعلام اتحاد الفلاحين بالسعر الحالي، على حين شراء القمح حالياً من قبل شقيقة وتجار من الفلاحين بأكثر من ألف ليرة، مثال في الحسكة: التجار يشترون القمح بنحو ١٥٠٠ ليرة، على حين يتم شراؤه من قبل تجار في دير الزور والرقة بنحو ١٢٠٠ ليرة وكذلك بعض الحالات تم لحظها في المحافظات الجنوبية، وأنه من غير المنطقي أن يكون سعر مادة الشعير أعلى من القمح نظراً لأهمية القمح والحاجة الأساسية له وخاصة لتأمين رغيف الخبز إضافة إلى أن وفرة الإنتاج المحلي تخفف من حجم الاستيراد وتوفر القطع الأجنبي على الخزينة العامة، وتوقع أنه في حال لم يتم التدخل وإيجاد بعض الحلول لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين وتخفيض التكاليف ستصل كلفة كيلو القمح في العام القادم لأكثر من ألفي ليرة، ومن هذا الباب يدعو اتحاد الفلاحين للتعاون بين كل الجهات لدعم الفلاح ومساندته وتشجيعه على الإنتاج وتأمين احتياجاته وخاصة البذار والأسمدة والمحروقات وغيرها وبأسعار مقبولة والقصد من كل ذلك تحقيق معدلات إنتاج كما كانت بلداً زراعياً عبر استثمار خبرات الفلاحين والمساحات المتاحة للزراعة.

وحسب اجتماع للجنة الأسمدة الذي انعقد في وزارة الزراعة خلال الفترة الماضية تم تقدير احتياج القطر من الأسمدة للخطة الإنتاجية ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنحو ٣٠٠ ألف طن سماد يوريا ونحو ٢٠٠ ألف طن من سماد سوبر فوسفات ٤٦ بالمئة.

وخاطبت وزارة الاقتصاد في حينها رئاسة «الوطن» من اتحاد الفلاحين لتأمين القطع الأجنبي لتأمين الكمية اللازمة لكن رئاسة مجلس الوزراء ردت بالتريث.

بينما يرى الاتحاد العام للفلاحين أنه بالنسبة لمادة السوبر فوسفات هي إنتاج محلي ولا تحتاج إلى قطع أجنبي ولكن هناك صعوبة من الشركات المحلية بتأمين هذه الكمية نظراً لانخفاض سقوف السحب من المصارف.

بالنسبة لسماد اليوريا تم تقديم عدة اقتراحات لتأمين الاحتياجات من هذه المادة عبر بعض الشركات والقنوات المتاحة وتم تكليف المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بتأمين ٢٥ ألف طن سوبر فوسفات بموجب مناقصة داخلية وخارجية.

> مبيع طن السماد في السوق السوداء يصل لـ٣ ملايين ليرة

كابلات «حوش بلاس» تربح ١٤ مليار ليرة خلال خمسة أشهر

تأمين مستلزمات شبكات الكهرباء للقطاع العام والخاص رغم الحصار

الوطن

كشف المدير العام للشركة العامة للكابلات في دمشق «حوش بلاس» عبد القادر قدور عن تحقيق أكثر من١٣,٨ مليار ليرة أرباح خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. وأكد قدور في حديث خاص لـ«الوطن» أن شركة كابلات دمشق عملت خلال سنوات الحرب وما تلاها من حصار اقتصادي على إيجاد الحلول البديلة، والتعويض عن كل ما غير ممكن استيراده، من خلال وضع إستراتيجية خاصة ورؤية إحلال البدائل الوطنية، في سبيل الاستمرار بتأمين كل أنواع الكابلات والأسلاك التي تعتبر عصب العمل الصناعي والخدمي لأن جميع مشاريع تجديد شبكات الكهرباء تحتاج إلى هذه المنتجات، التي تعافي البلاد من حصار شديد في تأمينها.

حيث تم استجلاب آلة تسليح صفائحي من شركة حلب صناعة الكابلات كانت متوقفة تماماً حيث عمل الفريق الفني على دراسة وتحديث الآلة وتحويلها إلى نظام الحديث عن طريق PLC وكذلك تم إضافة رأس تسليح لتتمكن من تسليح الكابلات بطبقتين ماص رطوبة أو بو لستر مع تسليح صفائحي ودخلت الآلة بالعملية الإنتاجية حيث كلفت الآلة مبالغ زهيدة بالمقارنة لو أنه تم استيراد آلة تسليح تعمل برأسين حيث يقدر ثمنها بحوالي ٧٠٠ ألف دولار وبذلك نكون قد وفرنا القطع الأجنبي. وتركيب آلة سحب ١٦ خطاً وتشغيلها بخبرات فنية في الشركة وبمساعدة من الشركة المورّدة وعن طريق التواصل إلكترونياً مما وفر مبلغ ١٢ ألف يورو لتركيب وتشغيل الآلة.

وأضاف المدير العام انه تم إنهاء تركيب آلة عزل ٩٠ وأصبحت الآلة جاهزة لعمليات البرمجة والتشغيل ريثما يتم الحصول على السوفت وير من الشركة المورّدة ونكون كذلك قد وفرنا مبلغاً مثيلاً لآلة السحب ١٦ خط، وتركيب وتشغيل لفافات بكر عدد ٢ ووضعها في العملية الإنتاجية.

وتم تحديث آلة عزل ٦٠ وتحويلها من النظام القديم الذي كان يسبب أعطال فنية كثيرة.

وتم تصميم وتصنيع برج تريد من المهندس عدنان أبو نامير وتم تنفيذه ضمن ورشات الشركة وباستطاعة تبريدية كافية لتبريد ٦ آلات عزل. وتم تصميم وتصنيع دانسر لزوم آلات جدل ١+١ عدده اثنان وتنفيذه ضمن ورشات بالشركة. وتم تركيب وتشغيل لفافة نوتر عدد واحد ووضعه بالخدمة. وتم تركيب وتشغيل لفافة بكر عدده اثنان لمعمل الرباعي. كما تم تنفيذ مناور تهوية الصالة الإنتاجية ووضع مراوح تهوية على جميع المناور. وإنشاء هنغار معدني بمساحة ١٠٠٠م٢. وإنشاء قبان أرضي لوزن ١٠٠ طن ووضعه بالخدمة. وتحديث آلة عزل ٦٠ وتحويلها بقيادة AC مع محرك AC. وتم تركيب وتشغيل رافعة جسرية لزوم آلة سحب ألمنيوم خطين.

واشار قدور إلى أن الشركة تنتج اليوم /١٢٦٥/ من المقاطع المختلفة للكابلات ضمن /٨١/ صنف لأسرأس العارية الكابلات ذات التوتر المنخفض حتى (١) كيلو فولت عادية. منها الأسرأس العارية من النحاس والألمنيوم لنقل التوتر المنخفض والعالي، والكابلات الكهربائية النحاسية المعزولة بالبلاستيك وحيدة النواة حتى /٥٠٠/ مم٢ أو متعددة النواة حتى ٤٠×٢٤٠ مم٢ للتوتر المنخفض حتى (١) كيلو فولت عادية ومسلحة، والكابلات الكهربائية والنحاسية المعزولة بالكاوتشوك الصناعي للاستخدامات الخاصة، والأسلاك الكهربائية للتمديدات المنزلية.

وعن الاهتمام بالمواصفات الفنية للمنتجات قال المدير العام: إن عملية مراقبة الجودة مستمرة للمنتجات تبدأ من المواد الولية مروراً بالمراحل التصنيعية وصولاً للمنتجات النهائية لتحقيق مواصفات الجودة المطلوبة. وتعتمد شركتنا نظام الإدارة المتكامل- نظام إدارة الجودة- نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية. وتستخدم الشركة أجود أنواع المواد الأولية المطابقة للمواصفات العالمية. وتعتمد المواصفات العالمية (السورية- الألمانية- الكهربائية الدولية). وهي مجهزة بأحدث الأجهزة المخبرية اللازمة لفحص المواد الأولية ولإجراء الاختبارات على المنتجات النهائية ونصف المصنعة. وعن الصعوبات التي تعافي منها الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق قال قدور:

هناك صعوبات تعيق العمل منها صعوبة تأمين القطع التبديلية الخاصة بالآلات بسبب الحظر المفروض على سورية وشرائها بأسعار مرتفعة بسبب وجود وسيط وعدم توافرها في السوق المحلية لأن كل آلاتنا من منشأ أوروبي، وصعوبة تأمين المواد الأولية (نحاس+ ألمنيوم) وارتفاع أسعارها بسبب عدم الشراء من الشركات الصانعة مباشرة بسبب المقاطعة والحظر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تأمين القطع الأجنبي.

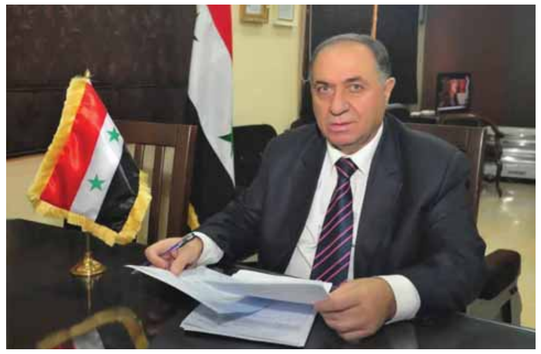

كذلك تعافي الشركة نقصاً حاداً في العمالة الفنية والخبيرة وعمال والإنتاج نتيجة (تسرب العمالة وانتهاء الخدمة للمتقدمين بالعمر + نقل... وفاة... استقالة... إلخ) وعدم تأمين البدائل.

إضافة إلى مشكلة الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، حيث تعافي الشركة مشكلة كبيرة بانخفاض جهد الكهرباء الذي يسبب أعطالاً في أجهزة القيادة والأجهزة الإلكترونية لعدم إمكانية الإقلاع على الجهد المنخفض. وأيضاً تعافي الشركة التقنين الذي يتطلب منا تشغيل محركات الديزل مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

تحول وزارة الكهرباء من استجرارها الكابلات المصنعة من النحاس إلى الألمنيوم وبذلك تتناقص الكمية المنتجة والمبيعة إلى الثلث وهذا يؤدي إلى عدم تنفيذ الخطة الإنتاجية. وارتفاع ديون القطاع العام وعدم قيام بعض المؤسسات بتسديد ديونها ما أدى إلى صعوبة تمويل اعتمادات المواد الأولية.

وبغية تحسين الإنتاج وزيادة وتحقيق ريعية أكبر يجب أن يتم تأمين التغذية بالتيار الكهربائي بشكل مستمر وبتوتر نظامي قدر الإمكان للتخفيف من تشغيل المولدات الكهربائية الذاتية في الشركة الذي يسبب ارتفاع كلفة توليدها وعدم كفايتها لتشغيل كامل الآلات. وإعفاء مستلزمات الإنتاج من كل الرسوم والضرائب للقطاع العام ليتم تحقيق العدالة والمنافسة للمنتج الوطني، وحل مشكلة تخصيص القطع الأجنبي من أجل تأمين المواد الأولية.

وكذلك معالجة الهدر وتخفيضه إلى أدنى مستوى بما يتناسب مع المعايير الموضوعة وذلك بتحديث الآلات وإعداد الدراسات الفنية لتطوير المنتج وإقامة الدورات التدريبية للعاملين، وبالنسبة لنا لا يوجد هدر كبير لأننا نتعامل مع مادة النحاس والألمنيوم وهي مواد يمكن إعادة تدويرها وبالتالي نسبة الهدر فيها ضئيلة جداً.

وعن رؤية الشركة في المرحلة المقبلة بيّن المدير العام أنه يتم الآن العمل على إستراتيجية تتمثل في تطوير وتوسيع خطوط التوتر المنخفض من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية في هذه الصناعة ولتلبية وتصنيع كافة أنواع الكابلات وبأحدث المواصفات في العالم، والعمل على إحداث معمل لإنتاج حبيبات الباباستيك وهذا يساعد على توفير متطلبات عملية الإنتاج من حيث صعوبة تأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة مرحلة من مراحل الإنتاج، والسعي لتركيب خط كابلات معزولة ذات توتر متوسط، حيث لا يوجد منتج محلي حالياً وتستورد وزارة الكهرباء كميات كبيرة جداً وتعافي من عملية الاستيراد بسبب الحظر، ويتم دفع مبالغ كبيرة بالقطع الأجنبي لاستيراد حاجة وزارة الكهرباء ويمكن في المستقبل توسيع وتطوير المشروع ليتم إنتاج كابلات التوتر العالي بشراء خط جديد وتشغيله في كابلات دمشق والبدء بإعداد دراسات ومراسلات مع الشركات الصانعة ويفضل أن يقام المشروع شراكة مع شركة عالمية متخصصة بهذه الصناعة على أن تتعهد بتوريد مستلزمات الإنتاج التي تتمتع بحصرية من عدة شركات في العالم، وإحداث معمل صهر وإنتاج قبضان الألمنيوم بدلاً من استيرادها بالقطع الأجنبي ودعم الليرة السورية وهذا يؤدي إلى الاستفادة من هوالك الألمنيوم بنسبة توفير ٣٠٠ دولار لكل طن تقريباً، وإحداث معمل صهر وإنتاج قضبان النحاس بدلاً من استيرادها بالقطع والأجنبي ودعم الليرة السورية وهذا يؤدي إلى الاستفادة من هوالك النحاس بنسبة توفير ٣٠٠-٧٠٠ دولار لكل طن تقريباً، وإنشاء خط تصنيع محولات كهربائية ذات استطاعات مختلفة، وإحياء مشروع صناعة الكابلات الضوئية بالتعاون مع وزارة الاتصالات.

إن مقياس استهلاك الكابلات الهاتفية والكهربائية في كل بلد مؤشر رئيس على معدل التنمية في ذلك البلد لذلك لا بد من مواكبة تطوير صناعة الكابلات الكهربائية والهاتفية بما يخدم حاجة مؤسسة الاتصالات بالدرجة الأولى والدخول إلى الأسواق المجاورة عند الاكتفاء الذاتي، ويهدف المشروع إلى تأمين مواد شبكات النفاذ (المؤسسة العامة للاتصالات). وتطوير صناعة الكابلات الهاتفية لتصل إلى سعات ٩٠٠ زوج إضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لتصل لغاية ٤٠٠٠ طن سنوياً، وتأمين ٥٠ فرصة عمل وتعزيز الناتج المحلي لشركتي كابلات دمشق وحلب وزيادة الأرباح، والمحافظة على موقع هذه الصناعة بما تتمتع من جودة عالية وسعر منافس واستخدام أحدث الآلات ذات تقنية متطورة، الاهتمام بالبحث العلمي من أجل الارتقاء بالعملية الإنتاجية وزيادة دور القطاع الصناعي في تعزيز الاقتصاد الوطني.

السماح باستيراد القطن جاء بطلب من صناعيي النسيج لاستمرار عجلة الإنتاج

كواية: قرار إسعافي وجريء وموسم القطن لا يغطي الاحتياجات

هناء غانم

تعد الصناعات النسيجية من أهم القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني، حيث قامت الجهات المختصة في قراراها الأخير بالسماح باستيراد مادة القطن والخيوط القطنية لتغطية احتياجات المصانع المحلية، ومنعا لتوقف المعامل والمصانع وخروج عدد كبير من العمالة في هذا القطاع.

نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية وصف القرار أنه جريء وصائب باعتباره جاء بناء على طلب الصناعيين بهدف تلبية حاجة السوق المحلية خلال الفترة القادمة.. مبيناً أنه وفي هذه الظروف الصعبة جاء القرار كنافذة لتصدير الألبسة واستمرار دوران عجلة الإنتاج نتيجة عدم وجود موسم كاف من القطن الذي يعتبر الأساس في عملية النسيج وبناءً عليه تدارست وزارتا الاقتصاد والزراعة الموضوع وتم إصدار قرار إسعافي يقضي بالسماح باستيراد القطن والخيوط القطنية لاستمرار عجلة الإنتاج ولاسيما أن صناعة الألبسة تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني خاصة وجاء إنقاذاً للصناعيين من مشكلة كادت تحدث خاصة وان هناك التزامات مع الصناعيين العراقيين ولا يوجد كميات كافية من القطن في القطر.

كواية أشار إلى أنه ونظرا لشح محصول القطن هذا الموسم طلب الصناعيون من الجهات الوصائية ضرورة إيجاد كميات كافية من القطن حتى لا يلجأ الصناعيون إلى إغلاق معاملهم ولاسيما أنه لا يؤمن للصناعي سوى ٣٥ بالمئة من مخصصات الصناعيين لذلك تم اقتراح لخزينة الدولة من القطع الأجنبي حيث سيتم استيراد المواد الأولية وتحويلها من خيط إلى قماش ومن قماش إلى ألبسة ليتم تصديرها جاهزة.. والأهم في القرار أنه جاء حصرياً للعاملين في قطاع النسيج أي لا يسمح لأي تاجر الجميع فهو للمعامل التي تستخدم مادة القطن وكل معمل حسب مخصصاته أي إن القرار عبارة عن تيسير وتسهيل العمل لاستمرار المعامل علماً أن البعض فهم الموضوع بشكل خاطئ وان القرار استنزاف للقطع الأجنبي علماً أنه على العكس من ذلك هو رافد قوي لقادرة الدولة من القطع الأجنبي حيث سيتم استيراد المواد الأولية وتحويلها من خيط إلى قماش ومن قماش إلى ألبسة ليتم تصديرها جاهزة.. والأهم في القرار أنه جاء حصرياً للعاملين في قطاع النسيج أي لا يسمح لأي تاجر أو صناعي باستيراد مادة القطن لأن الموضوع محصور بالعاملين بالقطاع النسيجي ولمدة محددة فقط.

بدوره الصناعي عاطف طيفور أشار إلى نقطة مهمة تتعلق بالسعر العالمي للقطن لافتاً إلى أن هناك سعراً عالمياً للقطن، ولا نعلم أن هناك مواصفات متعددة للقطن قادرة على تخفيض ورفع سعر المادة بنسب متفاوتة وقد تكون قابلة للتلاعب بالفواتير وتم وضع شروط فنية للاستيراد، لافتاً إلى أنه من القادر على فحصها ومن يمتلك الأجهزة المخبرية لفحصها.. وهل توجد في مخابر الجمارك أو مخبر النقوش أو «المواصفات السورية» أجهزة فحص مقاومة الشعيرات أو النعومة أو نسبة النبس والشوائب أو نسبة الزيت والرطوبة وإلخ..؟ هذه الأجهزة موزعة بين مخابر متعددة أنا أعلم مكانها، فهل يعلمون مكانها وهل ستجمع في مخبر واحد متكامل لفحص القطن قبل دخوله للبلد وقبل اعتماده واعتماد سعره.. علماً أن مواسم القطن بالعالم نفدت والكميات اليوم ستكون محدودة ولذلك سنشهد سعراً مرتفعاً عن أي سعر عالمي بسبب شح المادة.

لؤي سكر أمين سر لجنة الصناعات النسيجية في غرفة صناعة حلب أكد أن هناك نقصاً في مادة الخيوط القطنية ومعامل القطاع العام حالياً، إما متوقفة أو تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية بحدود ٢٥ بالمئة نتيجة نقص القطن المحلوج ولاسيما أن الاعتماد الأساسي لمصانع النسيج والأقمشة على القطن والجميع يفضل الصناعة المحلية لكن الظروف الحالية وقلة الموسم كانت سبباً في اللجوء إلى الاستيراد الأمر الذي يسهم في استمرار معامل النسيج حتى لا نخسر السوق العراقي وخاصة أن الخيط هو المادة الأولية المرتبطة بتشغيل ثلاث حلقات إنتاجية لكي يتعافى الاقتصاد وتعود عجلة الإنتاج من جديد مشيراً إلى أن الخيط اليوم أرخص مادة بالمنتج النهائي ونحن يهمنا الحفاظ على القطع الأجنبي باعتباره يساهم في خلق فرص عمل كبيرة وبحد من البطالة وأضاف: إن استيراد ٥ آلاف طن التي سمح باستيرادها لا تغطي سوى ٥٠ بالمئة من حاجة السوق المحلية.

وكان رئيس اتحاد الفلاحين صرح منذ أيام قليلة أن محصول القطن ميشر وسيكون وفيراً، لكن الصناعيين أقروا بعكس ذلك، فهناك توقعات تشير إلى عدم الوصول إلى إنتاجية تكفي كامل الاحتياجات، ومن هنا جاء تدخل وزارة الاقتصاد بعد التشاور مع وزارة الزراعة للسماح باستيراد القطن.

السعودية تمنع عدداً من الشاحنات السورية المحملة بالخضر والفواكه من دخول أراضيها

قسومة لـ«الوطن»: اتحاد غرف التجارة السورية أرسل كتاباً لرئيس اتحاد الغرف السعودية لحل المشكلة

رامز محفوظ

كشف رئيس لجنة التصدير في غرفة تجارة دمشق فايز قسومة في تصريح خاص لـ«الوطن» عن وجود مشكلة حالياً وهي أن عدداً من الشاحنات المحملة بالخضر والفواكه التي كانت موجودة في الأراضي الأردنية ومن ثم تم السماح لها بعبور معبر جابر وعند وصولها إلى معبر الحديثة عند الحدود السعودية تم منعها من دخول المعبر بسبب عدم وجود البطاقة التعريفية التي تتضمن النوع وتاريخ القطاف والأوزان على صناديق الفواكه وذلك بعد دخول هذه البضائع في شهر جديد وفرض السعودية مواصفات جديدة على البضائع، موضحاً بأنه تم أمس إرسال كتاب من رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام لرئيس مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السعودية من أجل حل هذه المشكلة وتسهيل مرور هذه الشاحنات لأن منعها من الدخول سيتسبب بخسائر فادحة لأصحاب هذه الشاحنات.

وعن اجتماع لجنة التصدير مؤخراً بين قسومة أن اللجنة عقدت اجتماعها الخامس في غرفة تجارة دمشق وكان الاجتماع مهماً ومفيداً، موضحاً أن اللجنة قررت خلال الاجتماع الانطلاق إلى العمل الميداني بدلاً من العمل النظري وستواجد خلال الفترة القادمة في الأسواق مع جميع المصدرين.

ولفت إلى أنه خلال الاجتماع تم تقسيم مصدري المهن إلى ٦ مهن وتم الطلب من أعضاء لجنة التصدير في الغرفة وعددهم ١٠ أعضاء بأن يقوم كل عضو بزيارة ٣ فعاليات شهرياً، لافتاً إلى أن الشهر الحالي سيخصص لزيارة مصدري المواد الغذائية.

وأوضح قسومة أن هناك ٣٠ مصدراً للمواد الغذائية ونحن كلجنة سنقوم بالتنسيق مع هؤلاء المصدرين من أجل إصدار مذكرة مشتركة تتضمن ماذا يجب على اللجنة والمصدرين وماذا يجب أن تطلب من الحكومة بهدف الوصول إلى زيادة الصادرات خلال الفترة القادمة بنسبة ١٠٠ بالمئة، مشيراً إلى أن هذا الأمر يعتبر من أهم ما تم الخروج به خلال الاجتماع.

وأوصت اللجنة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بحيث يكون هناك دعم نقدي للمصدرين الناشئين وذلك لتنشيط التصدير، وأن يقوم فريق لجنة التصدير والشحن بالزيارات للمهن المتعددة وذلك بالتفرغ عدة شهر لكل مهنة، ومعرفة المشاكل التي يتعرض لها المصدون ورفعها بمذكرة للحكومة، إضافة إلى التعاون مع مدير الجمارك بإقامة دورة تدريبية للمصدرين على استخدام نظام (الإسيكودا)، وفتح بوابة المصدرين في نظام الإسيكودا الذين اتبعوا الدورة التدريبية، وتفعيل نظام (مخلص نفسه) للتخليص على البضائع باسم صاحب فاتورة التصدير.